

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Palestinian National Authority
Ministry Of Transport
Minister's Office



السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة النقل والمواصلات
مكتب الوزير

قرار رقم (٢٠١٠/ ٢٧٦) س.ك

بشأن النقل الخاص في الحافلات

بناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً لا سيما المادة 71 الفقرة (2) من القانون الأساسي المعدل لعام 2005 ،

والصلاحيات المخولة لنا في المادة 123 من قانون المرور رقم (5) لسنة 2000 وما تقتضيه المصلحة العامة ومن أجل تنظيم العمل وتطويره ،

فقد قررنا ما يلي :-

الفصل الأول

أولاً :- تعاريف

- يكون للكلمات والعبارات التالية معانيها ومدلولاتها في القرار ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .
- النقل الخاص: نقل مجموعة من الركاب في حافلة معدة للنقل الخاص إلى مكان معين لقاء أجر إجمالي أو بدون أجر .
 - الرخصة : كل رخصة صدرت بموجب هذا القرار لتنظيم النقل الخاص .
 - المراقب : من يعينه الوزير مراقباً للمرور في جميع الأراضي الفلسطينية .
 - الهيئة الحكمية: الجمعيات والنوادي والمؤسسات والشركات والمصانع .

ثانياً :- أحكام عامة

- 1- يقدم طلب للحصول على رخصة أو طلب تجديدها لدى دائرة النقل على الطرق .
- 2- على طالب الحصول على رخصة نقل خاص أن يبرز جميع الوثائق والمستندات المطلوبة لذلك .
- 3- لا يحق العمل في النقل الخاص إلا بعد صدور رخصة من المراقب وحسب الشروط الواردة فيها .
- 4- للمراقب منح الموافقة المبدئية أو الرفض خلال مدة لا تزيد عن 30 يوم من تاريخ تقديم الطلب بما لا يتعارض مع قانون المرور المعمول به .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Palestinian National Authority
Ministry Of Transport
Minister's Office



السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة النقل والمواصلات
مكتب الوزير

- 5- للمراقب أن يشترط عند إصدار الرخصة الأمور التالية جزءاً أو كلاً:
- أ. نوع الحافلات التي ستعمل في النقل الخاص ، عددها، عدد المقاعد المثبتة في الحافلات ، الحد الأدنى لسنة الإنتاج ، ووسمها بوسم الشركة المميز والمجاز من المراقب بما لا يتعارض مع قانون المرور المعتمد .
- ب. المكاتب ومواقف الحافلات والترتيبات اللازمة لراحة الركاب ولنقلهم بشكل آمن وفعال .
- ج. مسؤولية صاحب الرخصة بالنسبة للركاب وأمتعتهم وحمولتهم.
- 6- للمراقب أن يطلب من صاحب الرخصة الصادرة إحضار الحافلة للفحص الفني في المكان والزمان المحددين في الطلب .
- 7- تكون مدة سريان مفعول الرخصة حسب ما يقرره المراقب شريطة أن لا تزيد عن سنة واحدة .
- 8- لا يحق لمن صدرت له الرخصة نقل ملكيتها الا بعد موافقة خطية من المراقب .
- 9- لا يحق لمن صدرت له الرخصة حيازة حافلة اضافية او تشغيلها الا بعد موافقة خطية من المراقب .
- 10- للمراقب تبليغ صاحب الرخصة عن إلغائها أو تعليقها ويجب على صاحب الرخصة إعادتها الى المراقب خلال المدة المذكورة في التبليغ الخطي .
- 11- إذا قرر المراقب إجراء تغييرات في الرخصة أو في شروطها أو قيودها فيقوم بتبليغ صاحب الرخصة عن ذلك خطياً ويترتب على صاحب الرخصة ابرازها للمراقب خلال المدة المذكورة في التبليغ من أجل اجراء التعديل الجديد فيها، على ان لا يتعارض هذا التعديل مع القوانين والانظمة والتعليمات السارية .
- 12- لا يحق لشركة النقل الخاص إجراء أي تغيير فيها عن طريق إضافة عضو أو شريك أو عن طريق تغيير أو إلغاء حصص أو تحويلها أو إعادة توزيعها، سواء أتم ذلك بين أعضائها أنفسهم أو بينهم وبين أطراف أخرى إلا إذا منح المراقب موافقته الخطية المسبقة بذلك مع مراعاة القوانين المعمول بها.



ج- الشروط المطلوبة للفئتين المذكورتين أعلاه :-

1- الهيئة الحكيمية :-

- أ- أن تكون الهيئة مرخصة من جهات الاختصاص والرخصة سارية المفعول عند تقديم الطلب .
ب- أن لا يقل عدد العاملين في هذه الهيئات عن 16 عاملاً عند تقديم الطلب ومسجلين لدى جهات الاختصاص.
ج- أن يكون لديها سجل ضريبي وفق القوانين المرعية .

2- الشركات المختصة بالنقل الخاص :-

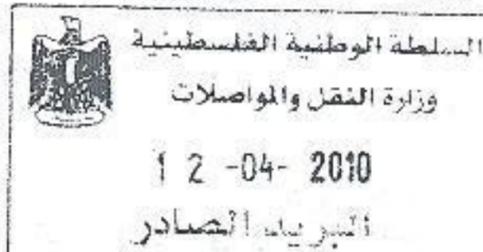
- أ. أن تكون غايات الشركة للنقل الخاص بالحافلات فقط .
ب. أن تكون هناك عقود أو اتفاقيات عمل ما بين الشركة والهيئات الحكيمية المختلفة لنقل العاملين فيها .
ج. أن يكون لديها حافلات لا يقل مجموع مقاعدها عن 120 مقعداً على أن تكون إحدى الحافلات سعة 50 مقعداً على الأقل .
د. لا تجدد الرخصة للحافلة إلا بتجديد العقد أو الاتفاقية، أو إبراز إتفاقيات جديدة مع هيئات حكيمية أو مؤسسات أخرى والتي سيتم نقل الركاب منها إليها.
هـ. أن لا يقل عدد مقاعد في الحافلة عن 16 مقعداً .
و. أن لا يقل عمر الحافلة عن 10 سنوات ما عدا سنة الانتاج عند التسجيل لأول مرة .

خامساً:- على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

سادساً:- يلغى كل قرار سابق يتعارض مع هذا القرار .

سابعاً :- يسري هذا القرار اعتباراً من تاريخه .

د. سعدي الكرنز
وزير النقل والمواصلات



وزارة النقل والمواصلات

مكتب الوزير
1990
2010-14-112

تحريراً في رام الله ...!ج.../04/2010